أعلن خلو مقعدي الدائرتين 21 و88 بمحافظتي عدن وإب :

البرلمان يستعرض مذكرة بشأن مشروع قانون معهد القضاء وتقريرا عن توقيف بعض المواقع الإخبارية

صنعاء/ سبأ:

اعلن مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس خلو مقعدي الدائرتين ٢١ بمحافظة عدن و ٨٨ بمحافظة إب وأقر إبلاغ اللجنة العليا للانتخابات بذلك لاتخاذ اجراءاتها القانونية بهذا الشأن.

وخلال الجلسة التي رأسها الأخ يحيى علي الراعي، نائب رئيس المجلس استمع البرلمان الى مذكرة إيضاحية قرأها الدكتور غازي شائف الاغبري، وزير العدل بشأن مشروع قانون المعهد العالي للقضاء أوضحت انه بناء على ماتضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وتنفيذاً لخطة وزارة العدل للعام الحالي ٢٠٠٧م حرصت الوزارة على تقديم مشروع قانون بشأن المعهد العالي للقضاء الى مجلس النواب لمناقشته وإقراره.

وبيّن الاخ وزير العدل للمجلس دواعي تقديم مشروع القانون والأهداف المراد تحقيقها من إصداره ويتمثل ذلك بتجاوز النواقص الكثيرة التي تعتري قانون انشاء المعهد رقم ١٦ لعام ١٩٨٠م الذي مضى عليه ما يقارب ٢٧ عاما من حين إصداره، مشيرا الى ان التطبيق العملي لهذا القانون كشف عن جملة من الثغرات والنواقص واصبح من الضرورة إصدار قانون حديث يواكب التطورات العلمية والأكاديمية والقضائية في بلادنا وتوحيد مخرجات القضاء والنيابة العامة وكذا توحيد شروط قبول الدارسين في المعهد من القضاء والنيابة على حد سواء وتوفير مقومات وشروط شهادة الماجستير التي يمنحها المعهد للخريجين الى جانب تعديل نظام المعهد بحيث يكون متوافقا مع النظام المعتمد في المعاهد الأخرى التي تمنح شهادة الماجستير واستحداث مجالس علمية وأكاديمية في المعهد ووضع المهام والاختصاصات الواضحة لكل مجلس، وكذا تحديث المنهج الدراسي للدارسين بالمعهد والسعي لتخريج قضاة واعضاء نيابة متخصصين في فروع القانون المختلفة ليلتحقوا بسلك القضاء والنيابة وهم أكثر معرفة ليتمكنوا من القيام بوظائفهم القضائية على الوجه الأكمل .

اما الملامح الرئيسية لمشروع القانون فبينّها وزير العدل في المذكرة التفسيرية ان المشروع يتكون من ٥٢ مادة موزعة على ستة فصول، حيث يتضمن الفصل الأول الى جانب التسمية والتعاريف الطبيعة القانونية للمعهد كمؤسسة علمية قضائية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الذمة المالية المستقلة يتبع وزير العدل ويخضع في تنفيذ السياسة العامة لإشراف مجلس القضاء الأعلى، وله موازنة خاصة ضمن موازنة السلطة القضائية، كما يحتوي الفصل الأول للمشروع على الأهداف التي يقوم المعهد بتحقيقها والمحددة .

اما الفصل الثاني فيتضمن الهيكل العام لإدارة المعهد والمكونة من مجلس المعهد، عميد المعهد، المجلس العلمي للمعهد، نائب عميد المعهد وأقسام المعهد، منوهاً الى أن هذا الفصل تم تقسيمه الى أربعة فروع تضمن الفرع الأول : تشكيل مجلس المعهد من وزير العدل، النائب العام ، رئيس هيئة التفتيش القضائي ، عميد المعهد ، قاضيين من المحكمة العليا ، واحد أعضاء النيابة العامة بدرجة لاتقل عن محامي عام ، عميد كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، واحد أعضاء هيئة التدريس بالمعهد .

كما تناول هذا الفرع مهام واختصاصات مجلس المعهد، وتنظيم اجتماعات المجلس .

وتضمن أحكام الفرع الثاني : تشكيل المجلس العلمي للمعهد والاختصاصات التي يمارسها المجلس العلمي ، والأحكام الخاصة بتنظيم اجتماعاته.

ويحتوي الفرع الثالث على الأحكام الخاصة بالشروط الواجب توافرها في عميد المعهد حيث نص مشروع القانون على يقينه بقرار من رئيس الجمهورية من بين أعضاء السلطة القضائية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى وبشرط ألاتقل درجته عن قاضي محكمة عليا وأن تكون درجته العلمية "دكتوراه في القانون" وينص المشروع على المهام والاختصاصات التي يمارسها عميد المعهد.

وتناول الفرع الرابع : الأحكام الخاصة بنائب عميد المعهد، فيما تناول الفصل الثالث الأحكام الخاصة بهيئة التدريس بالمعهد ، والمرتبات والبدلات الخاصة بهيئة التدريس وما يتعلق بشؤونهم الوظيفية، وكيفية الاستعانة بمحاضرين من القضاة وأساتذة الجامعات المتخصصين .

ويتطرق الفصل الرابع الى الأقسام الدراسية في المعهد " قسم الدراسات التخصصية العليا ، قسم التأهيل المستمر لأعضاء السلطة القضائية وأعوان القضاء ، وقد تضمنت مواد هذا الفصل الأحكام الخاصة بالأقسام الدراسية المذكورة ومن ذلك شروط التعيين واختصاصات كل قسم على حدة ، والوافدين من الدول الشقيقة والصديقة، والمتقدمين للدراسة بالمعهد ، والمقررات الدراسية والامتحانات ...الخ ويتضمن الفصل الخامس الأحكام الخاصة بالتأديب، انواع المخالفات وتشكيل مجلس التأديب بالمعهد والتصديق على قرارات مجلس التأديب، وانواع الجزاءات التأديبية .

أما الفصل السادس والأخير : يتضمن الأحكام العامة والختامية .

وأوضح الأخ وزير العدل أن المجلس الأعلى قد ناقش القانون في عدد من اجتماعاته وأقره وتم بعدذلك إحالة المشروع الى وزارة الشؤون القانونية التي تولت بدورها مراجعة المشروع وأدخلت عليه الملاحظات اللازمة.

وبهذا الصدد أرجأ المجلس مناقشته لهذا الموضوع من حيث المبدأ إلى جلسة قادمة.

من جهة أخرى استمع مجلس النواب الى تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بشأن نتائج تقصي الحقائق حول حيثيات إيقاف عمل بعض المواقع الالكترونية الإخبارية القصيرة (SMS) وبعض مواقع الإنترنت، حيث أشارت اللجنة في تقريرها الى الخطوات والإجراءات التي اتخذتها في سبيل تنفيذ هذه المهمة وإيضاحات المسؤولين عن المواقع الإلكترونية الذين تم الاستماع الى ملاحظاتهم، وكذا إيضاحات وزيري الإعلام والاتصالات وتقنية المعلومات وبينت اللجنة في تقريرها الاستنتاجات والتوصيات التي استخلصتها من دراستها لهذا الموضوع .

وقد أكدت اللجنة في تقريرها ضرورة التزام كافة مؤسسات ووسائل الإعلام الرسمية والحزبية والأهلية بالضوابط والإجراءات القانونية في نشاطها في إطار ما يكفله لها الدستور والقوانين النافذة ذات الصلة من حرية للرأي والتعبير وحق المعرفة والحصول على المعلومة وتداولها وإيصالها للرأي العام وإنشاء وإصدار الوسائل الإعلامية وفقا للقانون وتقديم الخدمات الإخبارية بتوخي المصداقية والدقة والموضوعية تجاه المعلومة التي يتم بثها الى المتلقين من الناس وبمهنية عالية دون المساس بمحظورات النشر

كما أكدت لجنة الإعلام والثقافة والسياحة ضرورة إعلاء صوت القانون والقضاء باعتبارهما ضمانات نمو وازدهار العملية الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والملجأ الحقيقي لأي متضرر، وباعتبار القضاء يشكل المرجعية للجميع وصاحب الكلمة والقول الفصل في تحديد المخالفين والخارجين عن القانون وهو وحده من يحدد جهة المسؤولية الجنائية والأدبية ونوع وحجم العقوبة المنصوص عليها في القوانين النافذة ذات الصلة وهذا ما ينبغي التنبه إليه مستقبلاً من قبل الجميع. وقد أجل المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة لاحقة .

من جهة ثانية ناقش مجلس النواب تقرير لجنة الخدمات حول نتائج نزولها الميداني الى محافظة عدن لتقصي الحقائق بشأن مشكلة الإزالة والهدم التي تعرضت لها منشآت بعض المواطنين بمديرية دار سعد وبشأن شكوى عدد من مستأجري سوق القاهرة مديرية المنصورة.

وأوضحت اللجنة أن تقريرها المقدم الى المجلس ملخص لتظلم أصحاب الشكوى والبيانات والوثائق المقدمة منهم حول هذه المشكلة الى جانب توضيحات الجانب الحكومي والبيانات والمعلومات المقدمة حول المشكلة إضافة الى ملاحظات واستنتاجات اللجنة في ضوء دراستها للقضية.

وفي هذا السياق قدم وزير الإدارة المحلية عبد القادر علي هلال إيضاحات تجاه هذه القضية وقدم مقترحاته بشأن الوصول الى نتائج إزاءها، فيما أبدى أعضاء المجلس جملة من الآراء والملاحظات بناء على ما جاء في تقرير اللجنة وإيضاحات ومقترحات وزير الإدارة المحلية

وعلى أساس ذلك أقر المجلس تكليف رئيس ومقرر لجنة الخدمات وعدد آخر من أعضاء المجلس مع وزير الإدارة المحلية ومحافظ محافظة عدن ورئيس مصلحة أراضي وعقارات الدولة والمسئولين المعنيين عقد اجتماع بمحافظة عدن للوقوف أمام هذا الموضوع في ضوء ما جاء في تقرير اللجنة وما طرحه الإخوة نواب الشعب وإيضاحات الجانب الحكومي وتقديم ما سيتم التوصل إليه من حلول إلى المجلس مطلع الأسبوع القادم.

إلى ذلك استكمل المجلس استماعه إلى تقرير لجنة الشؤون المالية حول مشروع موازنة المجلس للعام المالي ٢٠٠٨م. وعبرت اللجنة المالية في تقريرها عن تثمينها لهيئة رئاسة المجلس وأمانته العامة لالتزامها بإحالة مشروع الموازنة في الموعد المحدد في اللائحة الداخلية للمجلس.

كما ثمنت تعاون الأمانة العامة للمجلس وتقديمها لكافة البيانات والمعلومات والإيضاحات التي طلبتها اللجنة، واقترحت على المجلس عددا من التوصيات الهادفة تعزيز العمل البرلماني وآلياته من خلال تحديث وتطوير آليات عمل المجلس وفق ضوابط وأسس قانونية ورفع الكفاءات والقدرات لجهازه الفني العامل في إطار الأمانة العامة للمجلس وفق خطة للتدريب الداخلي والخارجي في ضوء معايير وضوابط موضوعية، وقد أرجأ المجلس مناقشة التقرير إلى جلسة أخرى.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره، وسيواصل المجلس أعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

17 يوليو .. نقطة انطلاق نحو مستقبل واعد

صنعاء/ سبأ: كتب/ المحرر السياسي:

يصادف اليوم الثلاثاء الذكرى التاسعة والعشرين لانتخاب مجلس الشعب التأسيسي للأخ علي عبد الله صالح رئيسا للجمهورية، في وقت كان البلد يمر في أصعب المحطات وتواجهه تعقيدات وأوضاع متأزمة وأعاصير وتحديات خطيرة كادت تودي بحاضر ومستقبل أبناء اليمن.

وبكل المقاييس والحسابات فإن الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م، يعد محطة هامة في تاريخ الشعب اليمني الحديث ونقطة انطلاق نحو بناء المستقبل المشرق لليمن، فضلا عن كونه يمثل تعبيرا صادقا عن إرادة الشعب الحرة بوصول رئيس لأول مرة عن طريق الانتخاب من قبل ممثلي الشعب، وليس عبر الدبابة والانقلاب أو التآمر الداخلي أو الخارجي ، ليجسد اليمن بذلك استقلالية قراره الوطني وتحرره من أية تبعية أو وصاية خارجية.

وبالرغم من حالة الانفلات الأمني والاضطراب السياسي الذي كانت تعيشه البلد وغذتها عوامل التشطير على المستوى الداخلي ، وظروف الحرب الباردة على المستوى الخارجي، إلا أن هذا القائد الوطني التاريخي بما امتلكه من صفات قيادية فذة ورؤية صائبة استلهمت دوما المصالح الوطنية العليا، استطاع في غضون فترة زمنية محدودة التعامل بحكمة وحنكة مع الملفات الشائكة وإخراج البلد من حالة دولة والفوضى التي كانت سائدة آنذاك، إلى منعطف جديد ونقطة انطلاق لدولة عصرية قائمة على النظام والقانون وتسير بخطى متسارعة نحو تحقيق غايات وطموحات أبناء اليمن على مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية وغيرها.

ومن غير الإنصاف ، ولا المنطق، التعامل مع يوم السابع عشر من يوليو على انه مجرد تاريخ لليوم الذي تولى فيه الرئيس علي عبدالله صالح منصب الرئاسة وتوليه قيادة مسيرة التنمية في الوطن، ففي ذلك مجافاة للمنطق، تاريخيا وسياسيا، وقراءة مشوهة لفترة هامة، من التاريخ المعاصر لليمن، الذي يسجل في ثناياه هذا اليوم على أنه حقبة سياسية مميزة، في تاريخ الوطن وحياة الشعب اليمني، حملت معها نهاية عقلانية لمسلسل الجنون السياسي والعنف والإضطراب، ومهدت في نفس الوقت لبداية حقبة سياسية جديدة ،قامت على أنقاض مخلفات الإمامة والاستعمار والتشطير، و لا تقبل أي نوع من التشوهات السياسية والاقتصادية، ولا تنطوي إلا على الأمن و الاستقرار والتنمية والديمقراطية والتقدم .

فمنذ السابع عشر من يوليو عام ١٩٧٨ ، وعلى مدى تسعة وعشرين عاما بدأت عملية تحولات استراتيجية كبرى انتهت مرحلتها الأولى بعد ١٢ عاما، وبالتحديد في ٢٢ مايو ١٩٩٠، بانطلاق أهم مشروع وطني إستراتيجي وقومي ، ألا وهو إعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام دولة اليمن الموحد (الجمهورية اليمنية)ترجمة لأهداف الثورة اليمنية الخالدة(٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر) لتبدأ مرحلة جديدة قوامها البناء والنهوض الحضاري الشامل.

ومابين الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م و الـ ١٧ من يوليو ٢٠٠٧، تتجلى ملامح الإنجازات والتحول الكبير الذي شهده الوطن، في ظل قيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الحكيمة، وما تميز به من إرادة سياسية رشيدة وملهمة استطاعت أن تجند كل الطاقات الوطنية المهدورة لتبني وطناً كاد يفقد، قبل ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، توازنه وتأثيره الجيوسياسي تحت تأثير الفتن الداخلية والتجاذبات الإقليمية والدولية، وأن يعزز دور اليمن على صعيد أمته العربية والإسلامية ومكانته إقليميا ودوليا .

ولم تأت تلك التحولات والإنجازات الرائدة التي امتدت لتغطي كل أرجاء اليمن بسهولة ويسر، بل عبر مراحل شاقة ومضنية واجهتها الكثير من التحديات والصعوبات، التي يدرك الجميع مفرداتها وتفاصيلها، إلا أن مهارة وحكمة هذا الزعيم تجاوزتها وتغلبت عليها عبر الإنتصار لإرداة الشعب وإلحاق الهزيمة بأعدائه (أعداء الثورة والجمهورية والحرية والديمقراطية والتنمية والوحدة) .

إن الإنجازات العظيمة التي تحققت لليمن في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، ستظل محطات مضيئة وشواهد حية في تاريخ اليمن الحديث ليوم ١٧ يوليو، ومخلدة في ذاكرة الشعب حتى وأن حاول بعض المكابرين ومن في نفوسهم مرض تشويهها أو التقليل من شأنها، ومحصنة ضد أية محاولات من الحاقدين و المتآمرين مع أعداء الوطن لاستهدافها.

ختاما يمكننا القول وبكل ثقة إن عملية البناء السياسي والديمقراطي والاقتصادي والإجتماعي والثقافي التي بدأها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ ٢٩ عاما ، تواصل اليوم مسيرتها بخطى حثيثة وواثقة صوب المستقبل المنشود ولا يمكن لأحد إيقافها أو اعتراضها لأنها باتت تعبرعن إرادة وطموح كافة أبناء الشعب اليمني.

ينشئ محاكمة للنظر في القضايا الجسيمة

مجلس القضاء الأعلى يبدأ مناقشة مشروع تعديل قانون السلطة القضائية

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبد الوهاب السماوي، مناقشة مشروع تعديل قانون السلطة القضائية، وقرر الوقوف على مواد القانون ابتداءً من الاجتماع القادم وفقا للخطة الموضوعة سابقاً.

كما قرر المجلس بعد مناقشته لتقرير وزير العدل عن محكمة استئناف محافظة حجة والمحاكم الابتدائية التي تعمل في نطاقها إنشاء محكمة جزائية للنظر في القضايا الجسيمة بعموم محافظة حجة، يكون مقرها مركز المحافظة وعين القاضي عبد الله صالح القلوص رئيسا للمحكمة.

وعين المجلس القاضي احمد عبدالحق سالم رئيسا لمحكمة كحلان الشرف الابتدائية محافظة حجة وكلف القاضي احمد عبدالرحمن المعلمي رئيس محكمة حجة الابتدائية بالنظر في قضايا الأحداث الى جانب عمله.

وفي ضوء مناقشته لتقرير وزير العدل، استمع المجلس الى إيضاحات من رئيس محكمة استئناف حجة القاضي محسن يحيى طالب، الذي قدم معلومات وبيانات حول الجوانب القضائية والمالية والإدارية لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية العاملة في نطاقها.

واوضح القاضي طالب أوجه القصور في أداء المحاكم وأسباب ذلك والمعالجات اللازمة لتحسين أداء المحاكم من حيث سرعة الفصل في القضايا وفقا للقانون.

وفي هذا الصدد أقر المجلس إحالة التقرير إلى وزير العدل لاتخاذ اللازم إزاء بقية الجوانب التي تضمنها في ضوء توصياته في هذا الجانب.

وأطلع مجلس القضاء الأعلى على مشروع ميزانية أجهزة السلطة القضائية، وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا والنيابة العامة والمعهد العالي للقضاء للعام المالي ٢٠٠٨م.

وبعد دراسة البيانات والقواعد العامة أحال المشروع إلى دائرة الميزانية في المجلس للمزيد من الدارسة للموافقة عليها، كرقم واحد، وفقا لصلاحيات المجلس دستورياً.

واستمع مجلس القضاء الى تقرير وزير العدل وهيئة التفتيش القضائي الذي تضمن أهم الملاحظات حول الاختلالات التي لاحظتها لجان التفتيش الدوري اثناء عملها لمدة شهر وعشرين يوما وشملت ٦٥٠ قاضيا في المحاكم الاستئنافية والابتدائية في مختلف محافظات الجمهورية .

واقر المجلس بعد مناقشة مستفيضة للتقرير احالة ما تضمنه من توصيات الى وزير العدل لمعالجه الاوضاع المالية والادارية والتعميم على رؤساء محاكم الاستئناف والابتدائية بضرورة تصحيح الاختلالات والالتزام بما تضمنه التقرير من ملاحظات يجب مراعاتها في اداء المحاكم بهدف رفع كفاءة القضاة في نظر القضايا وتحقيق العدالة وتقريبها للمواطنين.

واستمع اعضاء المجلس الى تقرير رئيس مجلس القضاء الأعلى حول زيارته الميدانية الى بعض المحاكم في امانة العاصمة ومحاكم محافظة صنعاء وتقرير من النائب العام حول زيارته الى بعض النيابات في محافظة عدن بالاضافة الى تقرير عن زيارة رئيس هيئة التفتيش القضائي للمحاكم في محافظة ذمار .

وقد شدد مجلس القضاء الأعلى على جملة من الإجراءات التي يجب اتخاذها في ضوء نتائج هذه الزيارات الميدانية لتلك المحاكم.

مجلس الشورى يبدأ مناقشة موضوع الإقراض الزراعي والسمكي

التقرير يقيم أوضاع بنك التسليف الزراعي وصندوق التشجيع الزراعي والسمكي ومؤسسة الخدمات الزراعية ودورها في تطوير قطاعي الزراعة والأسماك

بنك التسليف الزراعي قدم قروضا بمبلغ 4ر31 مليار ريال لصالح 21 ألف مستفيد

صندوق التشجيع الزراعي والسمكي خصص أكثر من ٤٨ مليار ريال لتمويل مشاريع في قطاع الأسماك والإنتاج النباتي والحيواني ومنشآت الري

صنعاء / سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس أولى جلسات اجتماعه الثاني عشر من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الجاري ٢٠٠٧م، برئاسة الأخ عبدالعزيز عبدالغني، رئيس المجلس الشورى، وخصصت الجلسة لمناقشة موضوع الإقراض الزراعي ودوره في تطوير القطاعين الزراعي والسمكي.

التقرير قدمته لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية بالمجلس وتضمن تقييماً للوضع الراهن لمؤسسات الإقراض الزراعي ممثلة في بنك التسليف التعاوني الزراعي، وصندوق التشجيع الزراعي والسمكي والمؤسسة العامة للخدمات الزراعية.

واستعرض التقرير مختلف أنشطة بنك التسليف التعاوني الزراعي وأهم أهدافه والمتمثلة في تمويل المشاريع الزراعية، ودعم وتمويل مشاريع الهيئات والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والنوعية، وتمويل مشاريع الصناعات الزراعية والحيوانية والسمكية، موضحا أن إجمالي القروض التي قدمها البنك منذ تأسيسه عام ١٩٧٦م وحتى العام الماضي ٢٠٠٦م، بلغت ٤ر٣١ مليار ريال، تم منحها لواحد وعشرين ألف مستفيد.

وأشار التقرير إلى التطور الذي شهده البنك خلال الفترة الأخيرة وخصوصاً على صعيد التوسع في أنشطته المصرفية، وكذا الأهداف والمهام التي يسعى البنك إلى تحقيقها خلال العام الجاري ٢٠٠٧م ،والمتمثلة في رفع سقف التسهيل السنوي المخصص من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي إلى الحد الذي يستطيع البنك من خلاله مواجهة كافة احتياجات صغار المزارعين والصيادين، وتخصيص ملياري ريال سنوياً من قبل وزارة المالية لتمويل المشاريع الإنتاجية في القطاع الزراعي والسمكي ، ورفع رأسمال البنك إلى عشرة مليارات ريال.

كما يسعى البنك إلى توفير ودعم الآلات والمعدات المستلزمات الزراعية والسمكية.

وفي معرض تقييمه لصندوق التشجيع الزراعي والسمكي أوضح تقرير اللجنة المختصة بالمجلس، أن الصندوق مارس نشاطاته التمويلية لفائدة القطاع الزراعي والنباتي والحيواني، والقطاع السمكي، بالإضافة إلى المشاريع التي تنفذها المجالس المحلية، مشيراً إلى أن التمويلات التي قدمها الصندوق، منذ تأسيسه عام ١٩٩٣م، تزيد عن ثمانية وأربعين مليار ريال خصصت لدعم مشاريع الإنتاج النباتي ، والإنتاج الحيواني، ومنشآت الري، والمشاريع السمكية.

وفي إطار تقييمه لوضع المؤسسة العامة للخدمات الزراعية استعرض التقرير أهم أنشطة المؤسسة ومنها: توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ومدخلاته وتنفيذ مشروع الري المحوري في الشريط الصحراوي، وتنفيذ مشروع تطوير القطن، وإنتاج أشباك الجابيون للحفاظ على التربة، وحفر الآبار الارتوازية لأغراض الري الزراعي، وتقديم البذور والخدمات الزراعية، وكذا المساهمة في أنشطة الشركات العاملة في القطاع الزراعي، وإقامة مختبر الإكثار بالأنسجة، والتشجير والمسطحات الخضراء، وتقديم الخدمات الإرشادية وإقامة الحقول الإيضاحية.

واستخلص التقرير جملة من الاستنتاجات فيما يتصل بأوضاع مؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي الثلاث، أبرزها: التوسع في أنشطة بنك التسليف التعاوني الزراعي، والحاجة إلى تحديث التشريع المنظم لعمل صندوق التشجيع الزراعي والسمكي والتغلب على الضعف في أداء إداراته، مشيرا ضمن استنتاجاته إلى أن مؤسسة الخدمات الزراعية قادرة على توسيع أنشطتها لكنها بحاجة إلى تطوير في التشريع المنظم لتلك الأنشطة.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي أكدت أهمية استمرار بنك التسليف التعاوني الزراعي في تشجيع المزارعين، وضرورة إعادة هيكلة صندوق التشجيع الزراعي والسمكي وتمكين المجالس المحلية من الاستفادة من نسبة ٣٠ بالمائة من تمويلات الصندوق وفق آلية مناسبة.

وأوصى التقرير إيضا بتوسيع نشاط المؤسسة العامة للخدمات الزراعية ليشمل جميع محافظات الجمهورية، وتشجيع المؤسسة على تقديم المزيد من الدعم لإنتاج الشتلات بواسطة الأنسجة وخاصة محاصيل الفاكهة.

التقرير أوصى بتوسيع نشاط مؤسسات الإقراض الزراعي والسمكي وتحديث هيكليتها وتشريعات ونظم عملها

حضر جلسة مجلس الشورى الإخوة: الدكتور عدنان عمر الجفري، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى، الدكتور إبراهيم صغيري، وزير الثروة السمكية، الدكتور منصور الحوشبي، وزير الزراعة والري، أمين المقطري، وكيل وزارة الإدارة المحلية المساعد، حافظ معياد، رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

وكان المجلس قد استمع في مستهل الجلسة إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره، كما أقر مواصلة المناقشات لموضوع الإقراض الزراعي والسمكي في الجلسة التي يعقدها يوم غد الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وزارة السياحة تتسلم موقعين لإنشاء استراحات طرق سياحية بالمحويت

المحويت/سبأ:

تسلمت وزارة السياحة أمس من السلطة المحلية بمحافظة المحويت موقعين من الأراضي المطلوبة لإنشاء استراحات ومنتزهات طرق سياحية على امتداد الخط الإسفلتي الدولي الجديد صنعاء - المحويت - الحديدة.

وأوضح مدير عام مكتب السياحة بمحافظة المحويت علي عبدالله بهجان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن لجنة من وزارة السياحة قد استلمت الموقع الخاص بمشروع الاستراحة السياحية في منطقة المذوب بالاهجر مديرية شبام على الطريق الرئيسي الذي يربط المحافظة بالعاصمة صنعاء.

كما استلمت اللجنة الأرضية الخاصة بموقع مشروع الاستراحة السياحية بخميس بني سعد الواقعة على الطريق الرئيسي الذي يربط العاصمة صنعاء بمحافظتي الحديدة والمحويت.

وبين بهجان انه من المقرر البدء بتنفيذ المشروعين ضمن البرنامج الاستثماري لوزارة السياحة بعد انجاز ووضع التصاميم والمواصفات الفنية والهندسية المطلوبة للمشروعين.. وأوضح أن المشروعان سيتكونان من استراحات متكاملة تحتوي على مطعم ومرافق عامة وخدمية للرجال والنساء ومسجد للصلاة.